

Future scenes of the energy conflict in the eastern Mediterranean basin

م. م سيف حيدر سالم

ا. م. د محمد عزيز عبد الحسن

البريد الإلكتروني: Saif.Hayder@qu.edu.iq

تاريخ الاستلام 2023/10/1 تاريخ القبول 2023/10/17 تاريخ النشر 2024/4/30

الملخص:

يتناول هذا البحث أثر اكتشافات الطاقة عام 2009م في منطقة شرق البحر المتوسط في الاستقرار الإقليمي خلال المدة 2009م إلى عام 2022م، ومحاولة التنبؤ بما يمكن أن تؤول إليه صراعات الطاقة هناك. وينقسم إلى أربعة مطالب. تناول الأول: التوافقات والتقاطعات الاستراتيجية للقوى الإقليمية المطلة على شرق البحر المتوسط، إذ لعب متغير الطاقة دوراً محورياً في التوافق البرغماتي بين إستراتيجيات مصر، وإسرائيل، وقبرص، واليونان وتكوين منتدى غاز شرق المتوسط بالصد من الاستراتيجية التركية الرامية إلى فرض سيطرتها على إقليم شرق المتوسط من طريق عقيدة "الوطن الأزرق" التركية. وكأن المطلب الثاني فقد كأنيفترض أن يؤدي الصراع إلى التكامل الإقليمي لإستثمار موارد الطاقة المكتشفة، لاسيما بعد حدوث العديد من المتغيرات على مستوى البيئة الإقليمية والدولية التي زادت من احتمالية هذا السيناريو. في حين أفترض المطلب الثالث: سيناريو الحرب بين الدول المتصارعة وحسم خلافاتهم عسكرياً بعد نفاذ الوسائل الدبلوماسية وعجز أطراف الصراع عن حل أهم القضايا العالقة، مثل الأزمة القبرصية، وإشكاليات ترسيم الحدود بين أغلب بلدان المنطقة. أما المطلب الرابع: كأن يفترض أن يستمر الصراع دون الوصول حد الحرب وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً من بين بقية

السيناريوهات، لاسيما بعد إستمرار إستراتيجيتها التصعيدية في شرق البحر المتوسط
بالضد من تحالف دول "ممتدى غاز شرق البحر المتوسط

الكلمات المفتاحية : شرق المتوسط، سيناريوهات المستقبل، الحدود البحرية، طاقة

Abstract:

This research deals with the impact of energy discoveries in 2009 in the eastern Mediterranean region on regional stability during the period 2009 to 2022, and attempts to predict what energy conflicts there might lead to. It is divided into four demands. The first dealt with the strategic compatibility and intersections of the regional powers overlooking the Eastern Mediterranean, as the energy variable played a pivotal role in the pragmatic compatibility between the strategies of Egypt, Israel, Cyprus, and Greece and the formation of the Eastern Mediterranean Gas Forum in opposition to the Turkish strategy aimed at imposing its control over the Eastern Mediterranean region through the "homeland" doctrine. "Blue" Turkish. The second requirement was that the epilepsy was supposed to lead to regional integration to invest in the discovered energy resources, especially after the occurrence of many variables at the level of the regional and international environment that increased the possibility of this scenario. While the third demand assumed a scenario of war between the conflicting countries and resolving their

differences militarily after the exhaustion of diplomatic means and the inability of the parties to the conflict to resolve the most important outstanding issues such as the Cyprus crisis and the problems of demarcating borders between most countries in the region. As for the fourth demand, the conflict was supposed to continue without reaching the point of war, which is the most likely scenario among the rest of the scenarios, especially after the continuation of its escalation strategy in the eastern Mediterranean against the coalition of countries of the "Eastern Mediterranean Gas Forum."

key words:

Eastern Mediterranean, future scenarios, maritime borders, energy

المقدمة:

منذ بدايات العقد المنصرم وحتى الآن يشهد إقليم شرق البحر المتوسط تحولات جذرية أسست لتنظيم وتخطيط استراتيجي جيوسياسي وجيواقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي، وعادت توجيه أنماط العلاقات الدولية ما يدفع تلك العلاقات الى السير نحو أنماط تفاعلية تعاونية، او صراعية التي قد تصل الى حد الحرب.

فلم يعد الصراع محصوراً في الاختلافات الأيديولوجية، أو ما طرحته النظريات التقليدية في العلاقات الدولية، كالتباين في القدرة النسبية، أو القدرة المادية، أو عناصر قبول المكانة التي تحتلها الوحدات الدولية في النظام الدولي، التي كانت نتاج طروحات نظرية تحول القوة الخاصة "بأورجأنسكي"، بل صار مورد الطاقة وتأمينها أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تفسير التنافس والصراع، ومن الباحثين يرجح تحول صراع الطاقة في شرق البحر المتوسط الى حرب، لكننا ووفق المعطيات سنرجح، استمرار الوضع كما هو الآن (استمرار الصراع والتجاذب الإقليمي والدولي دون وصول حد الحرب).

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من تجاور حوض شرق المتوسط لمنطقتنا العربية وما يتمتع به هذا الحوض من أهمية اقتصادية، واستراتيجية، وعسكرية، كما أن ما يحدث في تلك المنطقة من صراع، أو حرب وعدم إستقرار سيلقي بثقله على كل الإقليم، وما قد يقود الى الهشاشة الأمنية، والاقتصادية، وعدم الإستقرار السياسي وهذا ما يخشاه الجميع.

هدف الدراسة:

هدف الدراسة هو بيان وتوضيح السيناريوهات المستقبلية للتنافس والصراع الإقليمي والدولي الحاصل في منطقة حوض شرق البحر المتوسط على دول الجوار العربية وغير العربية منها بعد إكتشافات حقول الطاقة فيها عام 2009م، في ظل غياب المعالم الواضحة للترسيم الحدودي البحري بين الدول المتجاورة والمتقابلة.

إشكالية الدراسة:

فالسؤال الذي يُطرح هنا هو، مدى التأثير المستقبلي لإكتشافات حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط على الإستقرار الإقليمي، فهل يتجه نحو تحقيق المزيد من التعاون والشرابة، أو إلى صراع ومن ثم الحرب بين الأطراف المتنافسة؟

فرضية الدراسة:

من غير المرجح أن يتحول الصراع حول الطاقة في شرق البحر المتوسط الى حرب شاملة بين دوله بسبب عدم استعداد الدول المحورية في تلك المنطقة على الدخول في معركة شاملة خسارتها أكبر من مكاسبها هذا من جانب، ومن جانب آخر هو عدم تطابق إرادة الحرب مع إرادة الغرب الهادفة الى تحقيق الإستقرار الاورومتوسطي.

منهجية الدراسة:

أعتمدت الدراسة على عددٍ من المناهج العلمية الخاصة بالعلوم السياسية، لتقديم صورة واضحة ونتائج صحيحة عن الموضوع محل البحث، عبر استخدام مناهج بحثية معينة تقتضيها فرضية الدراسة من أجل تحليل مفاصل الدراسة ومحاورها، وقد أستدعت الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في التعرف على طبيعة الصراع القائم، وما أدى اليه من نتائج سلبية على الصراعات القائمة الحديثة منها والقديمة، كما تم استخدام المنهج التاريخي لمعرفة طبيعة العلاقات التاريخية التي تربط بلدان تلك المنطقة، والتي رسمت نمطية العلاقات السائدة.

هيكلية الدراسة:

ومن أجل إثبات فرضية البحث أشتملت الدراسة على ثلاثة محاور، فضلاً عن مقدمة، وخاتمة، وهذه المحاور هي:

المحور الأول: التوافقات والتقاطعات في إستراتيجيات قوى حوض شرق المتوسط

المحور الثاني: سيناريو التكامل الإقليمي

المحور الثالث: سيناريو الحرب

المحور الرابع: إستمرار الصراع دون وصول حد الحرب

المحور الأول: التوافقات والتقاطعات في إستراتيجيات قوى حوض شرق المتوسط

صار الصراع على المقدرات والموارد، لا سيما الطاقة منها سبباً رئيساً لاضطراب السياسة الإقليمية والدولية في الوقت الذي يحتمل فيه حدوث حروب كبرى سببها الرئيس هو التنافس المتصاعد ما بين تلك القوى لتأمين إمدادات الطاقة، أو للحصول على إمتيازات إستثمارية لشركاتها، التي من أجلها بلورت مشاريع ورؤى إستراتيجية شاملة في هذه المنطقة ذات الأهمية الجيو إستراتيجية والجيو اقتصادية. ومن أجل السير نحو فهم أوسع للإستراتيجيات المتوافقة والمتقاطعة لدول الإقليم في شرق البحر المتوسط، سنقسم المحور على شقين: الأول، التحالف الرباعي بين (مصر، إسرائيل، قبرص، واليونان) لاستثمار حقول الغاز شرق البحر المتوسط (التوافقات الإستراتيجية). والثاني، التقاطع الإستراتيجي بين تركيا والتحالف الرباعي.

أولاً: التحالف الرباعي بين (مصر، إسرائيل، قبرص، واليونان) لاستثمار حقول غاز شرق البحر المتوسط

هناك العديد من الإستراتيجيات توافقت من أجل استثمار حقول الطاقة التي أكتشفت في شرق البحر المتوسط على الرغم من الاختلاف التاريخي بينهما وذلك لسببين، الأول،

المصالح التي تغلبت على كل عوامل العداوة كالحالة مع محور التحالف الأول "مصر وإسرائيل". الثاني، بسبب القواسم المشتركة بين المحور الثاني من التحالف "قبرص واليونان". وهذه القواسم المشتركة بين أطراف التحالف الرباعي والتي حتمت عليهم السير بنهج تعاوني وصولاً إلى التحالف، سنتناولها بشيء من التفصيل عندما نتطرق إلى توضيح استراتيجيات إستغلال الغاز الطبيعي المكتشف لمحوري التحالف الرباعي.

1- المحور الإسرائيلي المصري

إن الأساس في طبيعة وآليات العلاقات الإستراتيجية الآن بين إسرائيل ومصر رسختها بنود اتفاقية السلام بين الطرفين عام 1979م. والجدير بالذكر أن هذه العلاقات على الرغم من طول المدة على اتفاق السلام والتطبيع إلا أنها بقت محصورة بالجانب الرسمي⁽¹⁾؛ بسبب عدم التجانس بين الإرادة الشعبية التي ترى في إسرائيل عدواً لها، ورؤية النخبة الحاكمة التي ترى أن حالة الحرب والصراع ليس من مقتضيات المصلحة العامة للنظام والدولة⁽²⁾.

وتعود أولى خطوات التعاون المصري الإسرائيلي في مجال الطاقة إلى عام 2005م، وحسب اتفاق أبرم بين الطرفين، والذي يقضي بأن تقوم مصر بتصدير (1.7 مليار متر مكعب) غاز طبيعي، وبقيمة اجمالية تصل إلى (2.5 مليار دولار) ليتم تصديره عبر الخط الممتد من عسقلان والعريش ولمسافة 100 كم⁽³⁾. وتم إحالة تنفيذ هذه الاتفاقية إلى شركة "غاز شرق المتوسط"، المملوكة لمجموعة "ميرهاف الإسرائيلية" بالاشتراك مع أحد كبار رجال الأعمال المصريين "حسين سالم"، وشركة "بي تي تي" النرويجية⁽⁴⁾.

وفي عام 2018م، أعلنت "شركة ذلك" الإسرائيلية، و"شركة أنرجي" الأمريكية عن عقد إتفاقيتين مع "شركة دولفينوس" المصرية. وقد وصلت قيمتهما حوالي (15 بليون دولار)، لتقوم الشركتان (نوبل، وأنرجي) بتوريد سبعة مليون متر مكعب غاز طبيعي

السيناريوهات المستقبلية للصراع حول الطاقة في حوض شرق المتوسط

سنوياً لمصر. وبحلول عام 2019م، أرادت "شركة ديلك" الإسرائيلية تغيير بنود إتفاقها مع "شركة دولفينوس" المصرية، ووضع شروط تقيد إرادة مصر بإذ لا تستطيع رفع إنتاج الغاز الطبيعي المحلي في حالة إزدیاد صادرات الغاز الإسرائيلي الأمر الذي رفضته مصر بوصفها ملتزمة مع شركات أجنبية مستثمرة لتلك الحقول الغازية، لتوقع بعد ذلك مع وزير الطاقة الإسرائيلي "يوفال شتاينس" عقد آخر لتوريد (7 مليون متر مكعب) من الغاز الإسرائيلي بقيمة (25 مليار دولار) ولمدة (15 عاماً) ليتم بعد ذلك اسالته وبيعه إلى الخارج⁽⁵⁾.

وفي عام 2020م، بدأت إسرائيل في تصدير الغاز إلى مصر من حقلي "تمار" و"ليفياثان" لتصل كمية الغاز المصدر من هذين الحقليين في عام 2021م، إلى (6.4 مليار متر مكعب سنوياً)⁽⁶⁾. كما أعلنت إسرائيل في 2022/2/16م، عزمها على ضخ المزيد من الغاز الطبيعي إلى مصر من أنابيب جديدة "فجر" تمر عبر الأردن، والتي تصل إلى (3 مليار متر مكعب) ويتوقع زيادتها في السنوات المقبلة⁽⁷⁾، حسب ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر ومعرض الطاقة في القاهرة "ايجبس 2022"، الذي كان متمماً لتنفيذ ما اتفقت عليه مصر وإسرائيل عام 2018م، مع "شركة دولفينوس" المصرية، الذي تعطل جزء كبير من بنوده؛ بسبب اختناق نظام نقل الغاز الإسرائيلي، وعدم كفاية الأنابيب لنقل الكميات المتفق عليها سابقاً⁽⁸⁾.

يمكن القول أن التأسيس المصري الإسرائيلي مع شركاء آخرين لهذا مؤتمرات، كمؤتمر "ايجبس عام 2022م" ومندليات دولية مثل "منتدى غاز شرق المتوسط" عام 2019م، يُراد منها، أولاً، المزيد من عمليات التطبيع والشاركة مع الشعوب العربية. وثانياً، تعزيز الأمن الطاقوي لهما سواء أكان ذلك بتأمين احتياجاتهم وتحقيق الإكتفاء بعدما كانوا مستهلكين غير منتجين، أو تأمين تصدير الغاز الطبيعي الذي ينتج في إسرائيل، ويسيل في مصر (محطتي دمياط، وبادكو) إلى الأسواق الخارجية لاسيما إلى أوروبا.

2- محور قبرص واليونان

تتميز العلاقات اليونانية القبرصية بتاريخ طويل مترابط، ويعود الطابع اليوناني لجزيرة قبرص إلى حوالي 1400 عام قبل الميلاد؛ وذلك بأنهيـار العصر البرونزي لليونان. إذ كانت الجزيرة القبرصية جزءاً من الإمبراطورية الهلنستية، والرومانية، والبيزنطية، التي استولى عليها الصليبيون، وضممتها جمهورية البندقية، وفي عام 1571م، احتلتها الإمبراطورية العثمانية، وهجرة الكثير من الأتراك إليها حتى صار في الجزيرة سكان قبارصة، وهنالك قبارصة أتراك، وقبارصة يونان⁽⁹⁾.

وفي عام 1878م، منحت قبرص لبريطانيا مقابل دعمها للعثمانيين في "مؤتمر برلين"، وبعد الحرب العالمية الأولى ضمت قبرص بشكل رسمي لبريطانيا حتى عام 1960م، إذ حصلت قبرص على إستقلالها لتبدأ مرحلة صراع جديدة بين الطائفتين العرقيتين (القبارصة اليونان وهم الأغلبية، والقبارصة الأتراك كأقلية) بسبب تأييد القبارصة اليونان مقترح الانضمام إلى دولة اليونان، وهو الأمر الذي رفضه القبارصة الأتراك رفضاً شديداً. هذا الرفض قابله إنقلاب نفذه "المجلس العسكري اليوناني" بدعم اليونان على الرئيس "مكاريس" عام 1974م⁽¹⁰⁾، ليأتي الرد التركي على ذلك الأنقلاب بغزو الجزء الشمالي للجزيرة وأنشاء جمهورية خاصة بالقبارصة الاتراك تحت الحماية التركية تقابل حكومة قبرص اليونانية⁽¹¹⁾.

كما أناليونان كانت في سعي دائم نحو تدعيم أركان حكومة نيقوسيا القبرصية اليونانية فهي من مهد الطريق للقبارصة اليونان بعقد اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع مصر عام 2003م، التي اتخذت منها كخطوة أولى نحو ترسيم حدودها مع مصر عام 2020م، وقطع الطريق أمام طموحات تركيا في شرق البحر المتوسط. كما سعت أيضاً إلى ترسيم حدودها مع لبنان عام 2007م، وإسرائيل عام 2011م⁽¹²⁾.

وتعد اليونان أول من حث قبرص على بناء منشأة "فاسياتيكوس" عام 2012م لإنتاج الغاز الطبيعي المسال على ساحل الجزيرة الجنوبي، والتي صادق عليها الرئيس القبرصي "نيكوس أنستزادس" في عام 2013م، التي لم ترَ النور إلا عام 2020م، إذ وضع حجر أساس تلك المنشأة الرئيس القبرصي "يكوس أناستاسياديس". ومن تمويل المؤسسات المالية الأوروبية الساعية لتحقيق أقصى إستفادة من غاز شرق المتوسط وإيصاله عبر اليونان إلى أوروبا عن طريق الأنبوب "ممر الغاز الشرق أوسطي" المقترح من الجانب القبرصي (13).

وتعد كل من قبرص واليونان مثل هكذا مشروع هو الحل الوحيد والمنطقي، والاقتصادي، للغاز القبرصي المكتشف. كما يمكن لهذا المشروع أن يكون مقصداً للغاز الطبيعي في إسرائيل، فضلاً عن الغاز في مياه لبنان إذا ما تم استغلالها مستقبلاً، فهم يسعون عن طريق منشأة "فاسياتيكوس" أن تكون قبرص محوراً إقليمياً من محاور توزيع الغاز خارج حوض شرق البحر المتوسط (14).

القواسم المشتركة بين محوري التحالف الرباعي

عندما طرحت فكرة مد أنبوب غاز "ايست ميد" عام 2018م من الجانب اليوناني، يمتد من حقول الطاقة في مياه إسرائيل، وصولاً إلى جزيرة قبرص وكريت، ومن ثم إلى إيطاليا. ينظر خريطة رقم (4-1)؛ وذلك بهدف نقل غاز حوض شرق البحر المتوسط إلى دول جنوب أوروبا، أيدت كل من مصر وإسرائيل الفكرة بشكل مطلق حينها (15)، وسارعت أطراف هذا التحالف نحو تكوين "منتدى غاز شرق المتوسط" الذي أعلن عنه من القاهرة في 14 يناير عام 2019م، وضم كلاً من إسرائيل، ومصر، وقبرص اليونانية، واليونان، وإيطاليا، ودعم اماراتي فضلاً عن توجيه دعوة إنضمام للمنتدى بصفة مراقب لفلسطين، والأردن (16).

خريطة رقم (4-1) مسار أنبوب "ايست ميد" المقترح



المصدر: ترك برس، 11 يناير 2022، تاريخ الدخول: 2022/4/15، على الرابط:

<https://www.turkpress.co/node/88213>

ووفقاً لما أعلن عنه في القاهرة عام 2019م، فإن المنتدى سيكون قاعدة انطلاق نحو تعزيز التعاون والشراكة بين بلدان منطقة شرق المتوسط عن طريق تنظيم مؤسساتي يحقق الاستدامة في أسواق الغاز الطبيعي اقليمياً. وتتلخص اهداف المنتدى الرئيسة بما يأتي: (17)

- 1- تكوين سوق للغاز الإقليمي يستفيد منه أعضاء المنتدى وذلك من طريق تحسين الروابط التجارية، وتنمية الموارد والبنى التحتية المستعملة في مراحل إنتاج الغاز الطبيعي كافة.
- 2- تأمين العرض والطب بما يخدم الدول الأعضاء.
- 3- الحفاظ على البيئة وإستدامتها خلال عمليات الإستكشاف، ونقل الغاز، وبناء البنى التحتية، وتنويع استعمال موارد الطاقة بما فيها الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء.

السيناريوهات المستقبلية للصراع حول الطاقة في حوض شرق المتوسط

وفي يناير عام 2020م، وقعت دول الحلف الرباعي على إنشاء مشروع أنابيب "ايسر ميد" الذي لم يرَ النور الى حد الآن؛ بسبب توقف الدعم الأمريكي له، غير أنها لم تفكر بالجدوى الاقتصادية لمد هكذا شبكة أنابيب معقدة بطول يصل إلى حوالي (2000 كم)، وعمق (3.3 كم) تحت مياه البحر المتوسط، وبكلفة قد تتجاوز (10 مليارات دولار)، لأن أطراف الحلف الرباعي كأن همهم الأكبر تقليص النفوذ التركي في البحر المتوسط وعزله عن اكتشافات الغاز في شرق المتوسط وبكل الطرق الممكنة، لأسباب مختلفة وكثيرة تخص كل طرف من الأطراف المتحالفة في حوض شرق المتوسط ، وهي كما يأتي:

1- بالنسبة إلى اليونان، فأسباب الإصطفاف بالضد من تركيا تعود إلى: (18)

- أ- النزاع الحدودي في بحر إيجه والبحر المتوسط.
- ب- تسليح الجزر الشرقية في بحر إيجه.
- ت- النزاع على تعيين المجال الجوي المتداخل.
- ث- الاتهامات المتبادلة حول انتهاك حقوق الأقليات في كلتا الدولتين.
- ج- معضلة جزيرة قبرص.
- ح- الفيتو اليوناني على مسألة إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

2- مصر، التي دائماً ما اتصفت بمواقفها السلبية حيال سياسات تركيا في المنطقة بعد عام 2013م، لأسباب يمكن ايجازها ومن ثم: (19)

- أ- موقف تركيا الراض لإنتقال يوليو عام 2013م، الذي أطاح بنظام "محمد مرسي"، ومجيء "عبد الفتاح السيسي".
- ب- التدخل التركي في ليبيا ودعم حكومة الوفاق بقيادة "السراج".
- ت- التنافس على السيادة الإقليمية بين مصر وتركيا.

3-إسرائيل، على الرغم من محاولات تصحيح مسار العلاقات من الطرفين، لاسيما بعد زيارة "رجب طيب أردوغان" بتاريخ 2022/3/6م، الآن التوترات بين الطرفين خلال العقد المنصرم، كأن لها أسبابها: (20)

أ- إعتداء الجيش الإسرائيلي على السفينة التركية "مرمرة" عام 2010م، وقتل 9 جنود اترك.

ب- دعم حركة حماس.

ت- الصراع على زعامة الحوض الشرقي من البحر المتوسط.

هكذا نرى أن كل طرفٍ من أطراف التحالف الرباعي كان له أسبابه الخاصة التي دفعته للإصطفاف بالضد من النهج التركي في شرق البحر المتوسط، فضلاً عن السعي الحثيث من الجانب الفرنسي نحو محاصرة تركيا في سورية، والبحر المتوسط، وبحر إيجه وشمال افريقيا، وابقائها حبيسة بينتها الخارجية، لاسيما بعد تضرر المصالح الفرنسية في تلك المناطق بعد تنامي الدور التركي فيها.

ثانياً: تركيا والحفاظ على الدور

إذا ما ألقينا النظر بشكلٍ دقيق وشامل على تحركات تركيا في السنوات العشر الأخيرة، وما سببته تلك التحركات من صراعٍ استراتيجي محتدم مع محيطها الإقليمي (البحر المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر إيجه، وسورية، وليبيا)، سنرى أنها تحركات ضمن خطة معقدة، وضعتها تركيا للمحافظة على دورها وتوسيع نفوذها في البحار المحيطة بها وما تكتنزه تلك البحار من ثروات تمكنها من الإستقلال الإقتصادي والطاقوي، وتحقيق التنمية والإزدهار، تسمى تلك الخطة "عقيدة الوطن الأزرق". فما هي "عقيدة الوطن الأزرق"؟

"عقيدة الوطن الأزرق"

هي عقيدة أعلن عنها الأدميرال التركي "جيم جوردينيز" عام 2006م، أحد ضباط القوات البحرية التركية كألههدف الرئيس وراء إعلان هذه الخطة هو تمكين القوات البحرية التركية من السيطرة على البحار جميعها التي تحيط بتركيا وترسيخ نفوذها الدولي والإقليمي، وتحقيق استقلالها الطاقوي الذي يساعدها في تنمية القطاع الاقتصادي والديمقراطي بدون الحاجة للآخرين. وأن صياغة مثل هذا المصطلح "الوطن الأزرق" يمثل في النهاية أكثر من مجرد عمل ذي طابع سياسي. إلى حد كبير، يشير إلى تحول جذري إلى حد ما في العقيدة داخل الدوائر السياسية والعسكرية التركية، فعلى الرغم من أنها عقيدة قادمة من خارج دوائر فكر الحزب الحاكم، فضلاً عن أن واضعي هذه العقيدة دائماً ما يروجون للأفكار الكمالية التي لا تتوافق مع نهج الإسلام السياسي الذي ينتهجه الحزب الحاكم، إلا أن الحكومة التركية لم تتردد في تبني هذه العقيدة ولو بشكل جزئي لاسيما إقرارها في مناسبات عدة بصعوبة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي⁽²¹⁾.

لا تعد السياسة العقائدية ابتكاراً حديثاً بشكل خاص في الحياة السياسية التركية. فخلال العقد الأول من حكم "أردوغان" اتجهت السياسة الخارجية التركية إلى اتباع الإملاءات الأيديولوجية لوزير الخارجية "أحمد داود أوغلو"، إذ كان "داود أوغلو" يروج لقوة تركيا المتأصلة من موقعها على مفترق طرق ثقافي وتاريخي لأوروبا وإفريقيا وآسيا. هذا الموقع المهم والذي أطلق عليه "العمق الإستراتيجي" سمح لأنقرة بمزايا فريدة في تشكيل نظام سياسي واقتصادي واجتماعي جديد داخل الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. ولأجل تعزيز هذه الرؤية الجيوستراتيجية لمستقبل تركيا، كان "داود أوغلو" في طبيعة الترويج لأجندة شاملة للتعاون الإستراتيجي وزيادة التجارة والتضامن مع البلدان المجاورة. لكن ومع مرور الوقت رأت تركيا أن هذه الإستراتيجية لم تحقق الكثير من النجاحات؛ بسبب العدد الكبير للأزمات المحيطة بتركيا ونظامها السياسي، الأمر الذي حتم عليها أن تتبنى استراتيجية أكثر واقعية مما وقع الاختيار على "عقيدة الوطن الأزرق"⁽²²⁾.

هناك العديد من العوامل تجعل آراء الادميرال "جيم جوردينيز" ذات صلة وثيقة بالبيئة السياسية الحالية، على عكس "داود أوغلو"، فما أن يبدو أن طروحات "جيم جوردينيز" تعكس إطاراً ذهنياً مؤسسياً يتطابق مع الواقع الذي تعيشه تركيا في آخر عشرة سنوات الماضية. إذ أن آرائه السياسية، تضعه بقوة بين أتباع "دوغو بيرينجيك" رئيس "الحزب الوطني" الذي يظهر ميله نحو السياسة الروسية ومعارضته لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية و"حلف الناتو"، لذلك شاهدنا بعد أحداث عام 2016م (الأنقلاب الفاشل بقيادة "فتح الله غولن") أن "أوردغان" ذهب نحو تقريب الضباط والتيارات المعارضة للغرب من الجيش التركي، الأمر الذي ساعد في إعادة تمركز الجيش تحت قيادة ضباط يتمتعون بأفكار وسطية وبمؤهلات علمانية قوية وبالوقت نفسه يتعاطفون مع "غولن" والأكراد والغرب (23).

ويؤكد "جوردينيز"، مثل "بيرينجيك"، أن واشنطن تنوي تقويض سيادة تركيا في تحالف مع قوى إقليمية أخرى، ومحور ذلك التحالف الناشئ هو اليونان، ولهذا السبب، دعا "جوردينيز" تركيا إلى اتخاذ موقف حازم تجاه اليونان ومطالباتها المضادة في بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط، كما دعا إلى عدم السماح لليونان في الاستفادة من رواسب الغاز الطبيعي المكتشف بحجة مجاورة تلك الاكتشافات للجزر اليونانية. (24).

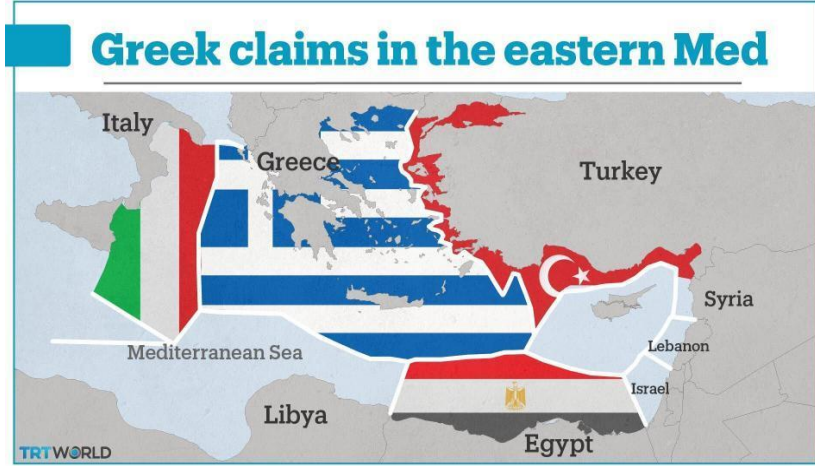
وبعد فشل الانقلاب على "أوردغان" عام 2016م، واستقالة "دأود أوغلو" برزت الكثير من الأدلة القطعية التي تشير إلى تبني الطروحات الفكرية "الوطن الأزرق" للادميرال "جوردينيز" بدل طروحات "داود أوغلو" "العمق الإستراتيجي". وأوضح أدلة على تبني هذه الطروحات هي استعمال هذه الجملة "الوطن الأزرق" أو "مافي فاتان" في المناورات البحرية التركية لأول مرة عام 2019م، تحت اسم "Blue Homeland" والتي تكررت عام 2021م، بمشاركة 87 سفينة و 27 طائرة و 20 طائرة هليكوبتر فضلا عن طائرات من دون طيار مسلحة وغير مسلحة، شملت هذه المناورات بحري إيجي والبحر المتوسط. وللمرة الثالثة في 2022/4/21م، تم إجراء

السيناريوهات المستقبلية للصراع حول الطاقة في حوض شرق المتوسط

تلك المنورات تحت المسمى نفسه خلال تدريبات موسعة شاركت فيها مختلف تصنيفات القوات العسكرية التركية في شرق البحر المتوسط والبحر الأسود وبحر ايجه.. ومن الأدلة الدامغة على اتباع أفكار "عقيدة الوطن الأزرق" هو قول "أوردغان" في عام 2019م " (أننا مستعدون لحماية كل مساحة من وطننا الأزرق البالغ مساحته 462 ألف متر مربع بتصميم كبير والاضطلاع بالواجبات المحتملة كلها واجهاض محاولات فرض "خريطة اشبيلية"). ايضاً ما عبر عنه الطيف السياسي التركي بعد توقع مذكرة تفاهم وترسيم بين تركيا وحكومة "السراج" في طرابلس عام 2019م، وعد تلك الاتفاقية أنتصاراً باسم "الوطن الأزرق" التركي (25).

جاءت اهداف "عقيدة الوطن الأزرق" لترسيخ مكانة تركيا كدولة عبور رئيسة داخل ممر امدادات الغاز الجنوبي لأوروبا بعد مشاركتها في خطوط أنابيب "تأناوب" و"ترك ستريم" وسعيها إلى البقاء مستقبلاً كممر للطاقة المكتشفة في شرق المتوسط، فمن أهم مبادئ تلك العقيدة هو، أولاً، رفض المزاعم اليونانية والقبرصية في شرق البحر المتوسط بعد تبنيهم "خريطة اشبيلية" (ينظر خريطة رقم 4-2) وقبول الاتحاد الأوروبي بها ضمناً (26).

خريطة رقم (4-2) حدود قبرص واليونان طبقاً لخريطة اشبيلية



Source :US Embassy in Turkey: 'Seville map' has no legal basis, TRT World, 21 SEP 2020, available at: <https://www.trtworld.com/turkey/us-embassy-in-turkey-seville-map-has-no-legal-basis-39940>

ترفض تركيا تلك الخريطة رفضاً قاطعاً، وتقول أن الكثير من الجزر اليونانية كتل صخرية صغيرة الحجم وغير مأهولة فضلاً عن قربها من تركيا، كجزيرة "ميس" اليونانية مثلاً التي لا تتعدى مساحتها 10 كم²، وتبعد عن الأراضي اليونانية مسافة 580 كم، في حين تبعد عن الأراضي التركية حوالي 2 كم، فمن غير المعقول أن تمنح تلك الجزر جرفاً قارياً كالجرف القاري للبر الرئيسي (27).

بناءً على هذا الرفض التركي، تم تحديد المناطق التي تطالب بها العقيدة البحرية التركية بوضوح وفقاً "لعقيدة الوطن الأزرق" التي تحدد مناطق المصالح التركية والولاية القضائية على المياه العذبة والبحرية بين خطي الطول (25) و(45) شرقاً، وخطوط (45) و(34) المتوازيات شمالياً. أما في البحر الأسود فإن ما تملكه تركيا من مناطق اقتصادية متطابق مع ما رسم في "عقيدة الوطن الأزرق" (أي طبقاً لمبادئ تساوي المسافة مع الدول المشاطئة لتركيا). وعلى نقيض من ذلك، فإن ما محدد من مناطق اقتصادية تركية في "عقيدة الوطن الأزرق" بالنسبة لحدودها مع قبرص واليونان، تتعدى أكثر بكثير مما تطالب به الدولتان من مياه اقتصادية خالصة (28).

السيناريوهات المستقبلية للصراع حول الطاقة في حوض شرق المتوسط

فالملاحظ أن "مافي فاتان" تمتد إلى النصف الشرقي من بحر ايجه، دون ضم الجزر العائدة لليونان مع ضرورة ترك مياه إقليمية محدودة لتلك الجزر بعرض 6 أميال بحرية. وفي البحر المتوسط فإنها "عقيدة الوطن الأزرق" تحد المنطقة الاقتصادية الليبية والمصرية (أي ترسيم الحدود وفقاً لمبدأ تساوي المسافات بين السواحل)، وهذا ما لم تترضيه الحكومة المصرية بالرغم من أن هذا الترسيم يعطيها مساحة بحرية أكبر من ترسيم حدودها مع اليونان عام 2020م؛ وذلك بسبب العداء المتجذر بعد سقوط حكم الأخوان المدعوم من تركيا. كما تمنح "عقيدة الوطن الأزرق" قبرص التركية الحق في المطالبة بجزء من المياه بين قبرص وسورية ولبنان. ومن ثم ستبلغ مجموع المساحات في البحر الأسود وبحر ايجه والبحر المتوسط والتي ترسمها العقيدة الجيوسياسية الجديدة لتركيا حوالي (462.000 كيلومتر مربع)، والتي ستكون شرط أساسي في أي مفاوضات مستقبلية مع دول شرق البحر المتوسط (29). ينظر خريطة رقم (3-4)

خريطة رقم (3-4) المياه الاقتصادية التركية وفقاً "عقيدة الوطن الأزرق"



Source: Ryan Gingeras, Blue Homeland: The Heated Politics behind Turkey's New Maritime Strategy, Metamorphic Media, 2 June 2020, available at: <https://2u.pw/OMvEo>

يجادل منظرو "مافي فاتأن" (وحسب تصنيفهم لدول البحر المتوسط) بأن التقاطع الإستراتيجي مع الدول المتحالفة في شرق المتوسط (التحالف الرباعي والمؤيدون لذلك) هو ليس تقاطعاً شاملاً مع استراتيجيات تلك الدول باستثناء قبرص واليونان (الخصوم البنيويون)، بل هو تقاطع عرضي ومرحلي لأن مصالح تلك الدول (إيطاليا، ومصر، وإسرائيل، ولبنان، وسورية، وفلسطين) (الخصوم العرضيون) تحتم عليهم مصالحهم إلى التعاون مع أنقرة مستقبلاً إذا ما احتكموا إلى العقل والمصلحة، والأوضاع عندما احتشدت بهم إلى جانب اليونان وقبرص. أما الصنف الثالث من تصنيفات "عقيدة الوطن الأزرق"، هم الحلفاء قبرص التركية (القلعة الجنوبية لـمافي فاتأن)، وليبيا كحليف قديم لتركيا (30).

وبعد تحديد "عقيدة الوطن الأزرق" بوضوح النقاط الإستراتيجية التي يجب السيطرة عليها في الفضاء الساحلي والحدود البحرية مع ليبيا وقبرص والمياه المحيطة بها، حددت أداة تحقيق تلك الخطة من طريق منطق القوة العسكرية وفرض وجهات نظرها الجيوسياسية اقليمياً ودولياً، ومن ثم تحقيق التوازن الذي تبحث عنه خاصة في علاقاتها مع التحالف الرباعي ومؤيدوه من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على تخفيف حدة خطاباتهم تجاه تركيا في الآونة الأخيرة خاصة بعد التصعيد العسكري التركي تجاه قبرص واليونان في شرق المتوسط، أولاً. والتقارب الكبير وربما المرحلي بين تركيا وروسيا، ثانياً (31).

إذاً كانت الاحداث الداخلية والإقليمية والدولية الدراماتيكية المتصاعدة في المحيط البحري التركي، سبباً رئيساً وراء استجابة الرئيس "أوردغان" للتحديث الإستراتيجي والجيوسياسي. فعلى مستوى الداخل، كأن "أوردغان" يرمي إلى تحقيق الأجماع الوطني الذي تخلخل بعد انقلاب عام 2016م، أما اقليمياً ودولياً، فكان سببه تجاهل الدور التركي في شرق المتوسط من دول حوض المتوسط والقوى الكبرى المؤيدة لها، خاصة بهد إعلان مصر عن إقامة "منتدى غاز شرق المتوسط" الذي ضم دول شرق المتوسط

جميعاً، بل وحتى خارج المتوسط مثل إيطاليا وفرنسا والامارات واستثناء تركيا منه. مثلت هذه الخطوة دافعاً كبيراً للرئيس "أوردغان" بأن يجعل تركيا ممراً اجبارياً للدول المتحالفة في منتدى الغاز سواء أكانت المنتجة أم المستهلكة، من طريق اتفاقية ترسيم الحدود بينه وبين حكومة "السراج" في ليبيا (32).

المحور الثاني: سيناريو التكامل الإقليمي

يرتكز هذا السيناريو على افتراض مفاده: تسوية أو تراجع الصراعات بين دول شرق البحر المتوسط والوصول الى "التعاون الدولي" (33) ومن ثم التكامل الإقليمي بعد حصول العديد من المتغيرات على الساحة الدولية، والأنقياد الى ذلك التعاون والتكامل من شأنه تحقيق الأمن الطاقوي لكل بلدان هذه المنطقة التي تعاني من نقص امدادات الطاقة (34)، فعلى سبيل المثال أن تركيا تفقر لمصادر الطاقة بنسبة كبيرة جداً، وتستورد النفط بنسبة 90% من الدول المجاورة (إيران والعراق وروسيا والسعودية)، ونسبة 99% غاز طبيعي تستورده من روسيا وإيران وأذربيجان (35). وينطبق الحال (الفقر الطاقوي) على باقي دول المنطقة باستثناء إسرائيل التي كانت بأمس الحاجة للطاقة لكنها استطاعت استغلال تلك الثروات وتحقيق أمنها الطاقوي بمعزل عن صراعات المنطقة وبمساعدة مصر التي لم تصل الى الاكتفاء رغم ضخامة الاكتشافات الغازية فيها بسبب الوتيرة المتصاعدة للطلب المحلي، لذلك صار التنقيب عن موارد الطاقة، لاسيما الغاز الطبيعي، هدفاً اقتصادياً وجيوستاسياً لآبده منه لجميع دول إقليم شرق المتوسط (36)، وعلى النحو التالي: (37)

- 1- تأمين وصول إمدادات الطاقة الى الأسواق المحلية.
- 2- تنويع الامدادات الطاقوية والتخلص من قيود الدول المهيمنة على أسواق الطاقة.
- 3- تحقيق أندماج كامل وحقيقي في البنية الأمنية الطاقوية الإقليمية، خاصة في الدول الواقعة على طرق عبور الطاقة الى الأسواق العالمية كالحالة مع تركيا ومصر لامتلاكها منشآت ضرورية لتسييل الغاز الطبيعي.

كما وتعتبر صعوبات استغلال تلك الثروات دون تحقيق شراكة حقيقية بين البلدان شرق البحر المتوسط جراء افتقاد كل تلك البلدان تقريباً الى البنى التحتية اللازمة لإسالة ونقل الغاز وطرحه في الأسواق⁽³⁸⁾، والتي تعد من أبرز معوقات الوصول الى استثمار حقيقي يشمل المنطقة بأسرها وتستفيد منه كل البلدان ضمن هذا الإقليم والاقليم المجاورة لا سيما دول الاتحاد الاوربي⁽³⁹⁾، التي يبلغ تعداد سكانها حوالي (500 مليون نسمة)، وتتم بمراحل نمو صناعي وسياحي مستمر، الامر الذي يدفع نحو زيادة الطلب على موارد الطاقة، خاصة وأن التوقعات تشير الى زيادة استهلاك الطاقة في المنطقة الاورومتوسطية وبنسبة تزيد عن 62% مع حلول عام 2040، بالمقارنة مع ما هي عليه اليوم، وهو ما يتطلب من بلدان هذه المنطقة استثمارات في قطاع الطاقة تصل الى (20 مليار يورو سنوياً) على طول السنوات القادمة وصولاً الى عام 2040م، بالفضلاً عن أن مخاطر التغير المناخي في إقليم البحر المتوسط سيزيد من فرص الشراكة والتعاون بين بلدان شمال وجنوب البحر المتوسط⁽⁴⁰⁾.

وما يزيد من احتمالية فرص التكامل الإقليمي هو غنى هذه المنطقة بمصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح والمياه، وبالتالي امتلاكها القدرة على تسريع التحول نحو الأنظمة الطاقوية النظيفة والمستدامة. كما أن تطوير مشاريع امداد ونقل الغاز الطبيعي والربط الكهربائي سيؤدي الى تسريع عملية التكامل في أسواق الطاقة بالنسبة الى دول شمال وجنوب المتوسط، مما يوفر عوامل تشجيعية لدول المنطقة في مجابهة تحديات الأمن الطاقوي بشكل أفضل⁽⁴¹⁾.

وفي الفترة الزمنية المحصورة بين عامي 2020م و2022م، حدثت ثلاثة تطورات مهمة زادت من احتمالية الذهاب نحو التعاون والشراكة في إقليم شرق البحر المتوسط، وهي:

أولاً: اتفاق الترسيم الحدودي البحري بين لبنان وإسرائيل

على الرغم من أن هذا الاتفاق لم يصل الى نتائج حاسمة لرسم كامل للحدود بين لبنان وإسرائيل منذ أنطلاق المفاوضات غير المباشرة في الاول من أكتوبر عام 2020م وحتى الآن الا أنه مثل بارقة أمل للطرفين لأجل حل صراعهم الحدودي بمفاوضات مباشرة او عن طريق الوساطة الامريكية، إذ رسم مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى "ديفيد شينكر" مسارين لتلك المفاوضات، الأول، هو الاعتماد على قرارات مجلس الأمن عام 2006م، المرقمة 1701. والثاني، أن تؤدي الولايات المتحدة الامريكية دور الوسيط في كل مراحل التفاوض التي يكون مقرها في الناقورة (42).

والجدير بالذكر أن هناك أمور عديدة كانت تشوب مفاوضات ما قبل الاتفاق وكانت سبباً في توقفها مرات عدة تستحق الالتفات والانتباه لها بمقدار أهميتها لأنها كانت دالة على شبه الاستحالة في الوصول الى ذلك الاتفاق وتقليل متغيرات الصراع بين الطرفين، واهم تلك الامور هي: (43)

- 1- افتقاد المفاوضات للأطر الزمنية.
- 2- عدم الإشارة الى أي مرجعية قانونية، كقانون البحر لعام 1982م.
- 3- عدم وجود البدائل في حال فشل تلك المفاوضات مثل الذهاب نحو التحكيم الدولي.

ويرى الباحث أن افتقاد هذه المفاوضات لتلك الأمور الضرورية في أي مفاوضات تجري لحل صراع قائم، يدل على خضوع تلك المفاوضات خضوعاً كلياً لموازين القوى والضغط الموجه من القوى الإقليمية والدولية نحو لبنان لأجل تسوية الخلافات الحدودية مع إسرائيل والقبول بسياسات الامر الواقع مستغلين الوضع الاقتصادي المتردي وتفشي "البطالة" * الذي تمر به لبنان وحاجتها الماسة لاستغلال الثروات المكتشفة ضمن مياهاها الاقتصادية.

ثانياً: الأنسحاب الأمريكي من دعم مشروع "ايسـت ميد"

على ما يبدو أنانساب الولايات المتحدة الامريكية من قائمة الدول الداعمة لربط إقليم شرق المتوسط بالاتحاد الأوربي عن طريق خط أنابيب "ايسـت ميد" قد غير الكثير من ملامح القضايا التوجهات الإقليمية التي كانت سائدة على طول عقد من الزمن تقريباً، فقد استعادة الدبلوماسية دورها الذي يعطي مرونة أكبر للأطراف الإقليمية الفاعلة في حوض شرق المتوسط (44).

والجدر بالذكر أن هذا المشروع كأن يحظى بالتأييد الأمريكي والاوربي والمصري والإسرائيلي بهدف تحييد الدور التركي الإقليمي، الامر الذي زاد معه التعنت اليوناني والقبرص وضرب الدبلوماسية والجنوح نحو سياسات تفرض الامر الواقع على الجانب التركي، الا أن وصول الرئيس الأمريكي "بايدن" الى الرئاسة الامريكية حال دون المزيد من التصعيد في شرق البحر المتوسط، والذي جاء على أثر تراجع الإدارة الامريكية عن تأييد مشروع "ايسـت ميد" (45)، لأسباب كثيرة وأبرزها:

1- أن الولايات المتحدة الامريكية تسعى للسيطرة على منطقة شرق المتوسط وأن استمرار ضغطها على تركيا سيدفعها الى المزيد من التوافق مع السياسات الروسية في المنطقة (46)، والساعية الى تعزيز نفوذها في المياه الدافئة وعدم وقوعها بشكل كامل تحت نفوذ الولايات المتحدة الامريكية، بذريعة ضمان حرية الملاحة الدولية وتأمين طرق امدادات الطاقة (47). لاسيما وأن السياسة الدولية هذه المدة تتركز على تحقيق السيطرة في هذه المناطق لغرض تحقيق المصالح (48).

2- المكانة الجغرافية التركية الحيوية وسيطرتها على شمال البحر الأسود وغرب بحر ايجه وجزء كبير من البحر المتوسط، بالفضلاً عن سيطرتها على ممرين مائيين في اية الأهمية، وهما مضيق البسفور، ومضيق الدردنيل، جعل الولايات

المتحدة تعيد حساباتها السياسية والاقتصادية والامنية ولو بشكل جزئي تجاه تركيا لإرضائها وعدم خروجها من المظلة الامريكية(49) .

ثالثاً: الحرب الاوكرانية

في الوقت الذي تشعر فيه روسيا بالقلق من أنقطاع علاقاتها مع الغرب بسبب الصراع معه في أوكرانيا والعديد من المناطق في العالم فإن ذلك الصراع كان أثقل على القارة الاوربية (50)، لاسيما من ناحية الامن الطاقوي والغذاء والتضخم وسعر الفائدة، التي بلغت خسائره الاتحاد الأوروبي من جراء العقوبات الاقتصادية ضد روسيا حتى يونيو 2022 (400) مليار دولار. لذلك زاد الادراك الغربي لمكانة واهمية الموقع الجغرافي التركي في إيصال الموارد الاقتصادية بكافة اشكالها من شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط وبحر قزوين وغيرها من المناطق الغنية بالموارد الى القارة الاوربية(51) . كما وأن الجهود الاوربية والأمريكية في شرق البحر المتوسط لعزل تركيا لم تعد تجدي نفعاً في ضل احتدام الصراع الروسي الغربي لأن تلك الجهود خلقت نوع من التقارب بين تركيا وروسيا الامر الذي أحدث معه فراغاً جيوسياسياً على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي. ذلك الفراغ استدعى من الجانب الأمريكي تقليل الضغط والعزلة المفروضة على تركيا من اجل احتوائها بدل ميلها نحو السياسة الروسية (52) الساعية إلى تأمين أمدادات الطاقة من النفط والغاز من خلال تأمين طرق المواصلات البحرية والبرية وابعادها عن التأثير الأوروبي (53)، من طريق إقامة اتفاقيات مع دول مرور موارد الطاقة (54).

وأنطلاقاً من الاعتبارات سالفة الذكر، أندفع جميع الأطراف المتصارعة في شرق البحر المتوسط بما فيهم تركيا بعد خطابها الدبلوماسي اللين في الفترة الاخيرة(55) تجاه مصر بعد قطيعة دامت سنوات، مرغمين على تسوية نزاعاتهم القانونية والجيوسياسية

واقامة علاقات مستقرة مع جوارها الإقليمي، وفقاً لشروط قد تفرضها تركيا ولكن بمقدار أقل صلابة من الشروط التي كانت تطرحها قبل الاحداث أنفة الذكر⁽⁵⁶⁾.

المحور الثالث: سيناريو الحرب

ينطلق هذا السيناريو من افتراض: حدوث الحرب والفوضى الشاملة في حوض شرق البحر المتوسط فالدول المدعية بعائدية تلك الثروات ستثير الصراعات في حالة عدم اخذ قسم عادل من تلك الثروات. وهذا ما حدث فعلاً مع تركيا عندما شرعت كل من قبرص وإسرائيل باستخراج تلك الثروات دون أدنى اعارة او اهتمام للمصالح التركية في شرق البحر المتوسط ما ولد صراعات انعكست على مستوى البيئة الإقليمية والدولي⁽⁵⁷⁾. بسبب ضبابية المشهد من ناحية الترسيم الحدودي واحقية كل دول في استغلال مواردها ضمن مياهها الإقليمية، اذ لم يكن حوض شراق المتوسط قبل عقد من الآن ذات أهمية كبرى بالنسبة لتلك الدول مثل ما هو عليه الآن، لكنها برزت (أهميته) بعد اكتشافات الغاز عام 2009، وصار موضع تنافس وصراع إقليمي ودولي أدى الى تصلب مواقف اطراف الصراع الرئيسة⁽⁵⁸⁾، لاسيما وأن الصراعات غالباً ما تأخذ شكل المعادلات الصفرية بمعنى ربح نقطة من قبل فريق ما يساوي خسارة نقطة من الفريق الآخر وهكذا⁽⁵⁹⁾، وعلية فأن الصراع في شرق المتوسط ربما سيخلق فرص المثالية لسوء التقدير أو عدم الرغبة في الوصول الى حلول وسطية الامر الذي ينذر بحروب مدمرة قد تحدث بين تركيا من جهة واليونان وقبرص اليونانية والأطراف الداعمة لهما من جهة أخرى، والثانية بين إسرائيل ولبنان، وتفاقت تلك الصراعات بسبب تطورين جيوساسيين متميزين، وهما استكشاف الطاقة، والصراع الليبي. كما تعد هذه الصراعات أكثر تعقيداً من الصراعات السابقة (ما قبل اكتشافات الطاقة) ويرجع ذلك وبشكل كبير جداً الى متغيرين:⁽⁶⁰⁾

الأول: فراغ السلطة الذي أحدثته الولايات المتحدة بعد تقلص دورها الإقليمي في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط واعتمادها على محاور التحالفات الإسرائيلية في شرق المتوسط⁽⁶¹⁾.

الثاني: فقدان تركيا إطار الانضمام الى الاتحاد الأوروبي.

فالفراغ الذي خلفه الانسحاب الأمريكي من المنطقة أدى الى أندلاع صراع على السلطة والنفوذ الإقليمي، وهو ما كان بمثابة جرس الإنذار للاتحاد الأوروبي على أن يتجهوا لأخذ دور المسؤول عن تفاقم الصراعات وتحوله الى حرب بالرغم من رجحان التكهّنات التي تنكر وقوعها الا أنها ليست بعيدة⁽⁶²⁾. في النهاية هي حرب ليست في الجوار الأوروبي، بل هي أيضاً أزمة داخل أوروبا، نظراً للمشاركة الرئيسة في الازمة من ثلاث دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي اليونان وقبرص اليونانية وفرنسا الداعمة لهم في تحركاتهم جميعا داخل المتوسط وبحر ايجيه⁽⁶³⁾.

وافترض نشوب الحرب والفوضى في شرق المتوسط لم يكن افتراض من وحي الخيال بل كانت بؤاده تلوح بالأفق في عدة مناسبات، خاصة بعد تغييب الأدوات الدبلوماسية واستمرار التصعيد، والتلويح بالخيارات العسكرية كعامل حاسم للنزاعات الحدودية البحرية، مما زاد هاجس الخوف من مواجهات عسكرية، تنظم اليها قوى دولية وإقليمية مساندة لطرف دون آخر، هذا يعني دخول المنطقة في أتون حروب مدمرة في أثارها ونتائجها⁽⁶⁴⁾.

كانت بؤادر تلك الحرب ناتجة من مجموعة الخلافات البحرية المتشابكة بين تركيا واليونان مرتبطة بشدة بإسقاطاتها المتضاربة بشأن سيادتهما الوطنية التي تحولت منذ ذلك الحين الى مواجهات جيوسياسية وصراعات على سيادة البحر المتوسط وبحر ايجيه ومكانية التنقيب عن الثروات فيهما بين تركيا واليونان⁽⁶⁵⁾. وكانت أخطر المواجهات التي كادت أن تدفع نحو الحرب بين تركيا واليونان، في فبراير عام 2018م عندما

اعترضت القوات البحرية التركية سفينة الحفر "سايم 12000" التابعة لشركة ايني الإيطالية التي كانت ترمي الوصول الى سواحل جزيرة قبرص والقيام بأعمال تنقيب عن الغاز في مناطق متنازع عليها ضمن بلوك (3) بين تركيا وقبرص، والتي في حينها هدد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" باستخدام القوات العسكرية التركية لأجل الحفاظ على الحقوق التركية ضمن بلوك (3،6) والمحاذية لجزيرة قبرص، وفي تصعيد للخطاب قررت تركيا مضاعفة عملياتها قبالة السواحل القبرصية والجزر اليونانية القريبة من تركيا وارسل المزيد سفن التنقيب في بحري ايجيه والمتوسط، وحذر الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" عندما قال (أن تركيا لن تسمح باغتصاب مصالحها من أولئك الذين ليس لديهم اعمال هناك). وفي السياق نفسه، أكد وزير الطاقة التركي "فاتح دونماز" أن تركيا "لن تستسلم أبداً لأي تهديدات، ولن تستسلم أبداً". كما قال وزير الخارجية التركي، "لدينا ثلاث سفن في المنطقة وسنرسل الرابعة ... ما سنفعله في الجرف القاري الخاص بنا، نحن نقرر". وقد ذهبت أنقرة إلى حد " إعلان مناطق محظورة على السفن القبرصية اليونانية في المياه المحلية. مما أدى إلى تصعيد التوترات هناك، لذلك أصدرت قبرص رداً على ذلك أوامر توقيف مؤقت بحق طاقم سفينة التنقيب التركية "الفتاح" الراسية غرب قبرص وارسل المزيد من القوات العسكرية اليونانية إلى المناطق المتنازع عليها (66).

وفي يناير عام 2020م، تراكمت التوترات بين الجانبين لتصل خلافتهم الى مستوى الذروة والذي لم تصله علاقات البلدين منذ عام 1996م، على أثر شروع تركيا بأرسال سفن بحرية للتنقيب في مناطق متنازع عليها بين الطرفين (67). وتواصل التدهور في علاقات الطرفين حتى عام 2022م، عندما استدعت اليونان السفير التركي وتسليمه مذكرة احتجاج شديدة اللهجة، رداً على أنتهاك الطيران الحربي التركي للمجال الجوي اليوناني، والذي ببره المتحدث باسم وزير الخارجية التركي "تأنجو بيلجيتش" وقال (أن قوات بلاده ردت على طلعات استفزازية وأنتهاكات للقوات الجوية اليونانية فوق بحر ايجيه، وأن تصريحات وزارة الخارجية اليونانية لا تعكس الحقيقة؛ لأن سلاح الجو

اليوناني قام بانتهاكات عديدة طالت مناطق "ديديم و"داتشا" و"دالامان" وما قام به سلاح الجو التركي رد على تلك الطلعات الاستفزازية وفقاً لقواعد الاشتباك (68).

فيما يرى الباحث أن الملفات الخلافية المزمنة ستخيم على علاقات حلفي "الناتو" (تركيا واليونان) وإمكانية تطور تلك الخلافات إلى مواجهة عسكرية مفتوحة تشعل المنطقة بأسرها، بالرغم من تراجع احتمالية الحرب على المدى القصير أو حتى المتوسط؛ بسبب المتغيرات التي جرت على الساحة الإقليمية والدولية كالحرب الأوكرانية التي دفعت بالولايات المتحدة نحو التوسط وتخفيف التوترات بين حلفي الناتو لحاجة "الناتو" الماسة لتركيا في الوقت الراهن بوصفها بوابة دخول موارد الطاقة إلى القارة الأوروبية من البحر الأسود واسيا الوسطى، كما وأن الحرب أو استمرار التوترات الشديدة على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي سيخلق فراغاً جيوسياسياً للتمدد الروسي والصيني على حساب النفوذ الغربي في المنطقة وهذا ما شاهدناه في التقارب الروسي التركي بعد تشديد العقوبات الغربية على تركيا؛ بسبب مواقفها المتشددة من تحركات قبرص واليونان، لإجل ذلك بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب تأييدها الداعم لمشروع أنابيب "ايست ميد" وتخفيف الضغط على تركيا وكسب صداقتها بدل تقربها من روسيا.

وبالتزامن مع المواجهة التركية اليونانية القبرصية، هناك مواجهتان ضمن إقليم شرق المتوسط الأولى بين تركيا ومصر في ليبيا والثانية بين لبنان وإسرائيل ناهيك عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فالمواجهة الأولى (بين مصر وتركيا) كانت بسبب التدخل التركي في ليبيا ودعم حكومة "السراج" المعترف بها من الأمم المتحدة على حساب حكومة "حفتر" المدعوم من مصر والامارات وبعض القوى الأوروبية الذين رفضوا التدخل التركي، إلا أن التدخل التركي كان لابد منه لحماية مصالحها الاقتصادية التي ربحتها تركيا عام 2010م، والتي بلغت مليارات الدولارات، فضلا عن عقود شراكة بلغ عددها 304 كعقود تجارية بين الشركات التركية والجانب الليبي، كما تقتضي

الإستراتيجية التركية في شرق البحر المتوسط وحسب ما رسمته "عقيدة الوطن الأزرق" حماية حدودها البحرية مع ليبيا، والتي تنكرها كل من مصر واليونان بعدما وقعوا اتفاق تعيين الحدود بينهما بتاريخ 6 أغسطس عام 2020م، رداً على اتفاق ترسيم الحدود البحرية والتعاون بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية بتاريخ 27 نوفمبر 2019م⁽⁶⁹⁾.

ويرى الباحث أن هاتين الاتفاقيتين (اتفاقية تركيا وليبيا، مقابل اتفاقية مصر واليونان) لتعيين الحدود البحرية وسيادة كل دولة على مياهها إحدى أكبر العوامل تقويضاً للاستقرار الإقليمي، وإطالة أمد الأزمة الليبية، ودفع علاقات تلك الدول نحو المزيد من التوتر والصراع الذي ينذر بالحرب المستقبلية إذا ما تم التوصل إلى حلول وسطية ترضي الأطراف جميعاً.

أما المواجهة الثانية بين لبنان وإسرائيل بالرغم من جلوس الجانبين على طاولة المفاوضات التي كانت مرفوضة على مدى سنوات من الجانب اللبناني والوصول إلى اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين الطرفين، وخلو المشهد من التواجد العسكري للجيش الإسرائيلي أو "حزب الله" وراء الجدار العازل بين الطرفين، يبقى الحذر من نار حرباً تشعل المنطقة سيد الموقف، خاصة وأن الجانب اللبناني لا يعترف بخط العوامات البحري الذي يمتد لمسافة 5 كيلومترات من رأس الناقورة والذي وضعت إسرائيل بعد أنسحابها عام 2000م وفقاً لعوامل أمنية وفنية وأرادت من طريقه منع الربط بين الترسيم الحدودي البحري مع الترسيم الحدودي البري⁽⁷⁰⁾. ففي حال توترت الأمور بين حزب الله وإسرائيل، أو حدثت مواجهة بين إيران وإسرائيل، أو بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؛ بسبب برامجها النووية والصاروخية، فإن النقاط الخلافية كالتالي ذكرناها قد تقود إلى مواجهة مباشرة بين الطرفين⁽⁷¹⁾.

المحور الرابع: سيناريو استمرار الصراع دون الوصول الى حد الحرب

وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً من بين السيناريوهات سابقة الذكر، فهو يفترض بأن تركيا ستواصل استراتيجيتها التصعيدية في شرق البحر المتوسط دون الوصول إلى صدام مباشر مع دول "منتدى غاز شرق المتوسط"، وهي بذلك ستسعى إلى تكوين علاقات تعاونية متعددة الاطراف وإمكانية تكوين محور يقابل محور التحالف الرباعي الذي أسس "منتدى غاز شرق البحر المتوسط" والذي حظي بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والذي ضم كل من (مصر، وفلسطين، والأردن، وإسرائيل، واليونان، وإيطاليا، والامارات العربية المتحدة) فهو ضم قوى خارج نطاق حوض شرق المتوسط في حين لم يتم استدعاء تركيا التي تمتلك أكبر ساحل على البحر المتوسط وذات نفوذ تاريخي واسع في الإقليم، فإذا ما استمرت تلك القوى بنهجها الإقصائي لتركيا، سنشاهد تركيا تذهب نحو التقرب من قوى عالمية مثل روسيا، ودول إقليمية مثل لبنان التي لم تنظم إلى المنتدى؛ بسبب عدم وصولها إلى تسوية مشكلاتها الحدودية البحرية ضمن "بلوك9" المتنازع عليه، ومن المرجح أيضاً بأن تنفك فلسطين من "منتدى شرق البحر المتوسط" وتتجه نحو تركيا بعد منعها من استغلال ثرواتها القابعة تحت مياه سواحل غزة والتي تسيطر عليها إسرائيل، ناهيك عن استحالة التمكن من ترسيم حدودها مع إسرائيل على المدى القريب وحتى المتوسط (72).

الواضح أن الدور الإقليمي التركي متأثر بعدد من المقومات الأساسية، تتمثل بنوعية وطبيعة القدرة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يستند عليها التعامل التركي مع الخارج (73)، وحتى اللحظة يبدو تركيا تتقدم دون تردد في الحوض الشرقي للبحر المتوسط بجهود مشتركة من شركات البترول التركية لا سيما "شركة تباو" والقوات البحرية التركية مدفوعة بخطط لتنفيذ استراتيجية "الوطن الأزرق" التي ترسم التطلعات التركية وأحقيتها في الدفاع عن حقوقها السيادية ضمن البحار المحيطة بها، فهي تدرك تماماً أن تلك السياسة والاستراتيجية المعمول بها الآن ستكفل لها التقدم نحو الاستيلاء التدريجي وفرض سياسات الأمر الواقع على المناطق البحرية المتنازع عليها غير

المحددة وفق "قانون البحار" لعام 1982م، الذي جاء لترسيم الحدود البحرية بين الدول وكيفية استغلال ثرواتها وممارسة السيادة عليها (74).

وأنطلاقاً من تلك الرؤية والتطلعات، دأبت تركيا على تطوير قدرة قواتها العسكرية لاسيما القوات البحرية والجوية لتحقيق أهدافها المرسومة وفقاً لاستراتيجية "الوطن الأزرق" وهذا ما أكد على لسان الاميرال البحري "مراد بيلجل" حينما قال "ليس العمل في المناطق الساحلية فقط، وإنما في أعالي البحار لتحقيق وجود متقدم، وتعزيز القدرة على حرمان الآخرين من استغلال مناطقنا البحرية، والقدرة على اظهار القوة"، والأمر ذاته أكده الاميرال "بوستان أوغلو" عام 2013م، حينها قال "تصور تركيا للتهديد البحري قائم على الطاقة، وأن الدفاع عن مصالح تركيا في شرق البحر المتوسط يمثل أولوية قصوى للقوة البحرية" (75).

وكان الأيسر على السياسة التركية لتنفيذ تطلعاتها الإستراتيجية في البحر المتوسط وبحر ايجه أن تبدأ من سواحل جزيرة قبرص باعتبارها أضعف الحلقات الموجودة في شرق البحر المتوسط والتي اريد منها أن تكون نواة التطلع الإقليمي لتأسيس سوق الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط وتوجيهه نحو أسواق الطاقة العالمية لأهداف جيوسياسية ونكاية بتركيا التي تريد فرض سياسات الأمر الواقع وتثبيت اقدامها في المشاريع الطاقوية المشتركة في حوض شرق المتوسط دون الوصول إلى مواجهات عسكرية مباشرة تشعل المنطقة (76)، مع ضرورة عدم تصعيد الموقف مع الجانب المصري سواء في سواء في مياه الحوض الشرقي للبحر المتوسط أو في ليبيا ومحاولة ارجاع العلاقات الدبلوماسية وحل الخلافات القائمة خاصة ملف "الأخوان المسلمين" والموقف التركي من أنقلاب "السيبي" على حكومة "محمد مرسي" (77) وهذا ما شاهدناه في تصريحات نائب رئيس الوزراء التركي "بولند أرينتتش" عقب المصالحة القطرية المصرية حينما تحدث وقال (ضرورة التعامل مع الأمر الواقع في مصر تساؤلات كثيرة

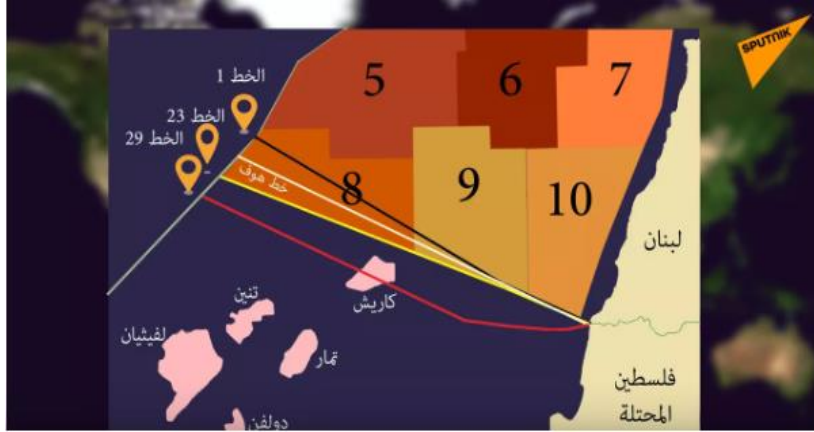
حول إمكانية تطبيع العلاقات بين البلدين، بعد أن قطعت تماماً إثر الانقلاب في مصر وموقف تركيا منه (78).

ومن المرجح أيضاً أن تستمر تركيا في عمليات تعطيل شركات التنقيب العالمية في الحوض الشرقي من البحر المتوسط، وستعزز من تواجد القطاعات العسكرية في المنطقة من طريق زيادة الغواصات والتي قد تصل إلى ستة غواصات فضلاً عن عمل الفرقاطات ومنظومات الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، مما سيساعد في خلق حقائق جديدة في ساحة المنافسة، يمكن لتركيا من طريقها تكوين واقعاً قانونياً ومادياً ينسجم ومصالحها التي ترنو تحقيقها في ظل تراجع المنافسة الأوروبية وعجزها في مواجهة التطلعات التركية على المديين القصير والمتوسط، خاصة وأنها تمتلك العديد من أوراق الضغط على الجانب الأوروبي مثل استمرارها في استضافتها لملايين المهاجرين الذين تستعملهم كورقة تهديد للجانب الأوروبي متى شاءت ذلك، فضلاً عن السعي المستمر في زيادة نفوذها في ليبيا قياساً بالنفوذ الأوروبي الضعيف، الأمر الذي سيحد من قدرة الدول الأوروبية في أحداث تغيير في السلوكيات والسياسات التركية التي ستكون في موقع أفضل إذا ما تطور الأمر ووصل إلى مواجهة مباشرة مع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بالرغم من استبعادنا لهذا السيناريو وترشيح احتمالية الصراع غير المباشر التي قد تصل إلى موجّهات عسكرية بحرية وجوية بين المتصارعين إلى حد رمي الاعيرة التحذيرية داخل المناطق المتنازع عليها (79).

أما على الجانب الآخر من الحوض الشرقي للبحر المتوسط (لبنان وإسرائيل)، فسوف تستمر إسرائيل بتجاهل مطالب الوفد اللبناني المفاوض بضرورة الاعتماد على "خط 29" كأسس للترسيم الحدودي بدل "خط 23" و"خط هوف" المقترح من السفير الأمريكي "فريدريك هوف" عام 2012 لتقاسم المنطقة المتنازع عليها على شكل نصفين متساويين (80). ينظر خريطة رقم (14)، لاسيما بعد اشتراط الجانب الإسرائيلي بأن لا عودة لمفاوضات ترسيم الحدود ما لم يتم الاعتماد على أحداثيات "خط 23" المودعة

لدى الأمم المتحدة من الجانب اللبناني عام 2011م، وهذا ما أكده رئيس الوزراء الإسرائيلي "نفتال بينيت" عندما فشلت المفاوضات والاعلان عن توقفها بعد استمرارها لخمس جولات تفاوضية بوساطة أمريكية، إذ قال "إسرائيل لا تنتظر لبنان وبدأت التنقيب في حقل كاريش" (81) الأمر الذي يؤشر على المزيد من التوتر المستقبلي بين الجانبين لاسيما بعد شروع إسرائيل بالتنقيب عن الغاز في المنطقة المتنازع عليها بواسطة شركة "هالبرتون" الأمريكية وشركة "نوبل أنرجي" واستمرار الرفض اللبناني لأي مقترح للتقسيم ما لم يعتمد على "خط 29" (82).

خريطة رقم (14) الخطوط المقترحة لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل



المصدر: سبوتنيك عربي، على الرابط: <https://2u.pw/FcOYu>

ويرى الباحث أن هناك عوامل عديدة دفعت نحو عقد هكذا اتفاق جذلي بالنسبة للطرفين. فبالنسبة لإسرائيل فإن رغبته في إنهاء ملف ترسيم الحدود بشكل عام والبحرية بشكل خاص مع الجانب اللبناني والتمهيد للتطبيع وإنهاء الخلافات والفوضى المستمرة منذ عقود من أهم العوامل التي مهدت إلى إتمام ذلك الاتفاق. أما لبنان فإن اختلاف موازين القوى بين الطرفين، واستمرار الانهيار الاقتصادي اللبناني، والضغط الشعبي على السياسات المتبعة، اجبر لبنان على التنازل عن شروطها التفاوضية والقبول بالحلول والمقترحات الوسطية كمقترح "الخط المتعرج" أو "خط 23" الذي اقترحه الوسيط

الأمريكي "هوكشتاين" والذي يفصل الشراكة اللبنانية الإسرائيلية في حقلي "كاريش" و"حقل قأنا"، بإذ يكون حقل "كاريش" اسرائيلية بشكل كامل، و"حقل قأنا" لبنانياً بامتياز (83).

ايضاً يمكن بيان العديد من المتغيرات والمؤشرات التي من شأنها ترجيح كفة هذا السيناريو مقابل السيناريوهات الأخرى، وهي كما يأتي:

- 1- لم تسفر الجولات العديدة من التفاوض التي شملت الأطراف كلها في الحوض الشرقي للبحر المتوسط على المدى عقداً من الزمن تقريباً عن التقاء وجهات النظر والوصول إلى حلول جذرية تخرج المنطقة من حالة التوتر الشديد الذي يسيطر عليها؛ بسبب المناورات السياسية والعسكرية التي تسيطر على المشهد الحالي والتي من المرجح استمرارها ولو كان ذلك على المدى القريب والمتوسط.
- 2- استمرار طرح الوساطات بين الأطراف الخصوم لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، لأجل احياء التوافقات المتعددة الأطراف بين دول المنطقة جميعاً.
- 3- استمرار الانقسام بين دول الاتحاد الأوروبي؛ بسبب الرسائل المتضاربة من الأطراف المتعارضة المصالح.
- 4- بقاء حلف الناتو على الحياد بالنسبة للخلافات التركية اليونانية.
- 5- بقاء الولايات المتحدة على مسافة واحدة من الأطراف جميعاً، خاصة بعد المتغيرات العالمية مثل الأزمة الأوكرانية وحاجة الولايات المتحدة الأطراف كلها، فهي لن ترمي ثقلها في جانب التكتل المساند لليونان على حساب تركيا وهذا ما ابدته بعد سحب تأييدها لمشروع "ايست ميد".

- 6- استمرار مستويات الخطاب الحالية بين الأطراف الخصوم والتلميح إلى أفكار الحرب خاصة على مستوى الجبهة اليونانية والتركية، والجبهة الإسرائيلية واللبنانية، وتراجع حدة ذلك الخطاب على مستوى الجبهة التركية المصرية.
- 7- استمرار التلويح برفع الدعاوى إلى المحاكم الدولية بشأن ترسيم الحدود بين الدول المتصارعة، إذ يعتقد الجميع أن القانون الدولي بجانبه وسينصفه على حساب خصمه.
- 8- استمرار المناورات العسكرية البحرية والجوية بين الأطراف الخصوم ضمن دائرة منطقة شرق البحر المتوسط وخارجها من الأطراف الدولية المساندة لطرف على حساب طرف آخر.
- 9- من المرجح أيضاً استمرار التصعيد بين اساطيل الخصوم، والوصول إلى حد مصادرة السفن وإطلاق الأعيرة النارية التحذيرية.
- 10- إمكانية وصول تركيا إلى اتفاقات بعيدة المدى تخص الأزمة الليبية وحماية خطوطها الامامية في سرت والجفرة.

الخاتمة:

لم تستطع معظم دول إقليم الحوض الشرقي للبحر المتوسط أن تستثمر كل الثروات (النفط، والغاز) القابعة تحت المياه بسبب المشاكل الحدودية البحرية بين الدول المتجاورة والمتقابلة، وصارت سبباً في إشاعة صراعات جديدة وتعقيد الصراعات القديمة، إذ كان الغاز الطبيعي عاملاً رئيسياً في تعقيد الصراع اللبناني الإسرائيلي، والتركي المصري الناتج عن الدعم التركي للإخوان المسلمين في مصر بعد أنقلاب 3 يوليو 2013م مما دفع بالجانب المصري إلى التحالف مع قبرص واليونان وتأسيس أمانة خاصة بتحالفهما في نيقوسيا لتعزيز المصالح المشتركة خاصة في المجالين الاقتصادي والأمني وإقامة المناورات العسكرية المشتركة في البحر الأبيض المتوسط، والعمل على ترسيم الحدود بينهم وقطع الطريق على تركيا الساعية إلى ربط حدودها البحرية مع ليبيا التي أصبح الصراع فيها انعكاساً للصراع في شرق المتوسط بين تركيا ومصر. كما كانت تداعيات اكتشاف الطاقة وراء تعقيد الصراعات التاريخية وتصلب المواقف ورفع وتيرة تلك

السيناريوهات المستقبلية للصراع حول الطاقة في حوض شرق المتوسط

الصراعات في المنطقة المتمثلة بالصراع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص والجزر الحدودية، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والصراع الإسرائيلي اللبناني.

ذلك التنافس والصراع حول موارد الطاقة وتباين الولاءات والعلاقات بين دول شرق المتوسط والقوى العالمية رفع حدة الاستقطاب إلى أعلى مستوياته وصارت التقاطعات الإستراتيجية والتحالفات سمة من سمات حوض شرق البحر المتوسط، إذ توافقت استراتيجيات العديد من بلدان المنطقة وتكوين أحلاف وأخرى مضادة كالتحالف الرباعي بين (مصر، وإسرائيل، وقبرص، واليونان)، والآخر بين (تركيا، وحكومة الوفاق الليبية) فالأول جمعته الكثير من القواسم المشتركة، كأن أبرزها العداء لتركيا وهذا ما جسده جهودهم في تكوين "منتدى غاز شرق المتوسط" ومحاولة تنفيذ مشروع "ايسست ميد" بدعم من الولايات المتحدة والدول الأوروبية المفتقرة لموارد الطاقة خاصة بعد تأزم علاقاتها مع روسيا أثر غزوها لأوكرانيا. وقد قوبلت تلك الإستراتيجيات بتحولات جذرية وإجراءات مضادة من الجانب التركي ومساندة روسية لمنع تحقيق هكذا مشاريع تغني الدول الأوروبية عن موارد الغاز الروسية ولو بشكل جزئي، وتحرم تركيا من استثمار موارد الطاقة المكتشفة في البحر المتوسط، من طريق تبني استراتيجية تسمى "الوطن الأزرق" الرامية إلى السيطرة على البحار المحيطة بتركيا جميعا وبسط نفوذها الإقليمي، وتحقيق الاستقلال الطاقوي بدل استراتيجية "العمق الإستراتيجي" ل "داود أوغلو".

من غير المرجح أن يتحول الصراع حول الطاقة في شرق البحر المتوسط الى حرب شاملة بين دوله بسبب عدم استعداد الدول المحورية في تلك المنطقة على الدخول في معركة شاملة خسارتها أكبر من مكاسبها هذا من جانب ومن جانب آخر هو عدم تطابق إرادة الحرب مع إرادة الغرب الهادفة الى تحقيق الاستقرار الاورومتوسطي.

ووفقاً لذلك، إذا ما ارادت بلدان شرق المتوسط والمحور الأوربي الأمريكي استغلال غاز شرق البحر المتوسط بشكل مثالي وتحقيق الاستقرار الإقليمي لهذه المنطقة وأنتشالها من ازماتها السياسية والأمنية والاقتصادية وخفض وتيرة صراع الإستراتيجيات وما نتج عنه من أحلاف متضادة وفراغات جيوسياسية على الجبهة الجنوبية للاتحاد الأوروبي عليها اشراك تركيا في استثمار تلك الثروات والتراجع عن المشاريع التي تهدد أمنها ومحاولة حل الخلافات معها عن طريق القنوات الدبلوماسية، والا فلا يمكن أن يكتب لتلك المنطقة الاستقرار وسيبقى الصراع مستمر دون الوصول الى حرب شاملة خسارتها أكبر من مكاسبها هذا من جانب ومن جانب آخر هو عدم تطابق إرادة الحرب مع إرادة الغرب الهادفة الى تحقيق الاستقرار الاورومتوسطي

الهوامش

- (1) حسين السيد حسين، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي، مجلة دراسات تاريخية، مصر، العددان 117-118، 2013، ص459.
- (2) صالح النعامي، اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، تشرين الأول، 14 أكتوبر 2011، ص9.
- (3) (Egypt starts gas exports to Israel, Arabian Business, 26/2/2008, at: <https://www.arabianbusiness.com/industries/energy/egypt-starts-gas-exports-israel-188411>
- (4) احمد زكريا الباسوسي، تأثير تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض سرق البحر المتوسط، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص183.
- (5) اتفاقية الغاز الإسرائيلية المصرية 2018، موسوعة المعرفة، تأريخ الدخول: 2022/4/6، على الرابط: <https://2u.pw/Z6ZT1>
- (6) (Haim Koren, Israel-Egypt Cooperation in 2019: Strategic Warming, Civilian Coolness?, International Institute for Middle East and Balkan Studies, Jerusalem, 11 March 2020, at: <https://www.ifimes.org/en/researches/israel-egypt-cooperation-in-2019-strategic-warming-civilian-coolness/4543#>
- (7) مسار جديد لغاز إسرائيل إلى مصر.. القاهرة تعزز قبضتها على طاقة الإقليم، العين الإخبارية، 2022/2/16، تأريخ الدخول: 2022/4/7، على الرابط: <https://al-ain.com/article/egypt-hub-energy-exchange-world-new-path-gas-cairo>
- (8) (Danny Zaken, Israel, Egypt tighten energy ties, Al-Monitor, 2022/3/2, at: <https://www.al-monitor.com/originals/2022/02/israel-egypt-tighten-energy-ties>
- (9) (History and Culture-s) Cypru (Greek News Agenda, 29 October 2020, at: <https://www.greeknewsagenda.gr/topics/culture-society/7332-cyprus>
- (10) Ibid.
- (11) أحمد عثمان، تأريخ قبرص "جزيرة الجمال والألم منذ القدم والى اليوم"، جامعة القاهرة، القاهرة، 1997، ص250-252.
- (12) تركيا واليونان: صَبُّ الغاز على خطوط النزاع بشرق المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات، تقدير موقف، 2 أيلول، ص7.
- (13) (Vassilikos Bay, Floating Storage and Regasification Unit, Environmental Resources Management (ERM), Germany, 25 July 2020, p9.
- (14) سايمون هندرسون، تصدير الغاز الطبيعي: خيارات إسرائيل وقبرص ومشاريع التعاون بينهما، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 31 أغسطس 2015، ص16.
- (15) تركيا واليونان: صَبُّ الغاز على خطوط النزاع بشرق المتوسط، مصدر سبق ذكره، ص6.
- (16) منى سكرية، منتدَى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، فبراير 2021، ص3.
- (17) المصدر نفسه، ص3.
- (18) تركيا واليونان: صَبُّ الغاز على خطوط النزاع بشرق المتوسط، مصدر سبق ذكره، ص3.
- (19) سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، أبريل 2016، ص11.

(20) سامح عباس واحمد الغريب، العلاقات التركية الإسرائيلية الواقع ومسارات المستقبل، مجلة رؤية تركية، العدد 2، 2014، ص64.

(21) Antonia Colibasnu, Blue Homeland: Turkey's Strategy in the Eastern Mediterranean, Euractiv Media network, 30/07/2021, available at: <https://2u.pw/MCPZB>

to Blue Homeland and Beyond:) Hakan Yapar, From Strategic Depth²²(Understanding Turkey's Drift towards Greater Strategic Autonomy, Spanish Institute for Strategic Studies, 12 April 2021, p.7.

(23) Nikos Moudouros, "Blue Homeland" and Cyprus: The "Survival of the State" Coalition and Turkey's Changing Geopolitical Doctrine in the Eastern Mediterranean, University of Cyprus, Vol.21, Nicosia, 10/06/2021, p.466.

(24) Ryan Gingeras, Blue Homeland: The Heated Politics Behind Turkey's New Maritime Strategy, Metamorphic Media, 2 June 2020, available at: <https://2u.pw/OMvEo>

(25) Ibid, p.8.

*"خريطة اشيبلية" وضعها عام 2000م أستاذ الجغرافيا البحرية والبشرية في جامعة إشبيلية بإسبانيا، خوان لويس سواريز دي فيفيرو، استنادا إلى وجهة نظر اليونان وقبرص. وتحاول اليونان وقبرص فرض الخريطة بزعم أنها تمثل "حدود دول الاتحاد الأوروبي شرقي المتوسط"، وتستخدمها وسيلة أساسية لعزل تركيا في خليج أنطاليا وما يحيط به. وتدعي الخريطة أن حدود اليونان (التي هي حدود الاتحاد الأوروبي) وجرفها القاري يبدأ من جزيرة "ميس" ويمتد جنوبا حتى منتصف البحر المتوسط بما لا يدع لتركيا متنفسا سوى خليج أنطاليا. المصدر:

Serife Cetin, Seville maritime territory map is illegitimate, Anadolu agency, 23.09.2020, available at: <https://www.aa.com.tr/en/europe/seville-maritime-territory-map-is-illegitimate-expert/1983193>

(26) Aurélien Denizeau, Mavi Vatan, the "Blue Homeland" The Origins, Influences and

Limits of an Ambitious Doctrine for Turkey, Institute Francis des relations internationales (IFRI), April 2021, p.8.

(27) الجزيرة مباشر، 2020/9/24، تأريخ الدخول: 2022/4/23، على الرابط: <https://2u.pw/VaGPo>

) Aurélien Denizeau, op. cit., p10.²⁸(

(29) Ibid, p.10.

Vatan'dan Açık Denizlere, Milli Savunma Üniversitesi and Deniz Harp) Mavi³⁰(Enstitüsü, Mart 2019, p.9.

) Jeff Jager and Andrew Norris, The Mavi Vatan Doctrine and Blue³¹(Homeland Anthem: Alook at Turkey's Maritime Worldview, Center for International Maritime Security, 2021/9/27, available at: <https://cimsec.org/the-mavi-vatan-doctrine-and-blue-homeland-anthem-a-look-at-turkeys-maritime-worldview/>

) Aurélien Denizeau, op. cit., p.22.³²(

(33) *التعاون الدولي: هو تلك الجهود المبذولة بين الوحدات الدولية لتحقيق مصالحها المشتركة والوصول الى الامن والسلم الدوليين من خلال التكتلات الاقتصادية التي تنعكس تأثيراتها على المسارات السياسية والعسكرية بين تلك الدول. للمزيد ينظر:

Faieq Haseen, University of Baghdad, International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach, BiLD Law Journal, Vol 7, on 1, p.126.

<https://2u.pw/A0lcNcS>

(34) عبد السلام إبراهيم بغدادي، البعد الافريقي في السياسة التركية المعاصرة، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 50، 2011، ص 25.

(35) إسماعيل كافاز، رؤية تركيا المستقبلية في مجال الطاقة، مؤسسة سيتا للاقتصاد والبحوث الاجتماعية، 11 سبتمبر 2019، تاريخ الدخول: 2022/5/16، على الرابط: <https://2u.pw/Xelvh>

(36) وسام محمد، اكتشافات الغاز "مصر بين معضلة الاكتفاء الذاتي والتصدير للخارج"، أوراق بحثية، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، مصر، 21 أكتوبر 2017، ص 18

(39) ملوكي سفيان، الامن الطاقوي، التركي في شرق المتوسط، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار تليجي-الاغواط، المجلد 6، نوفمبر 2021، ص 304.

(38) غاز المتوسط كله يمر عبر "عق الزجاجة" المصري، ار تي عربية، 2021/11/23، تاريخ الدخول، 2022/5/16، على الرابط: <https://2u.pw/9dxWq>

(39) المصدر نفسه.

(40) أحمد قنديل، حقول الغاز في شرق المتوسط: فرصة أم تحدي للشراكة الأوروبية-متوسطية؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 14 مارس 2022، تاريخ الدخول: 2022/3/17، على الرابط:

[#https://acpss.ahram.org.eg/News/17075.aspx](https://acpss.ahram.org.eg/News/17075.aspx)

(41) المصدر نفسه.

(42) علي حسين باكير، رقعة الشطرنج اللبنانية الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق البحر المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/1/5، ص 5.

(43) اتفاق الإطار بين لبنان وإسرائيل لترسيم الحدود: دالات التوقيت وطريقة الإعلان، مصدر سبق ذكره، ص 1.

*البطالة: هي الوضع الذي لا يستطيع فيه الافراد الأنخراط في النشاطات الاقتصادية في مدة معينة من الزمن، نتيجة لعوامل خارجة عن ارادتهم، بالرغم من كونهم في سن العمل وقادر ويريد ذلك ويبحث عنه.

Dina Mohammed Jabr and Youssef Habeeb Saleh Ali, University of Baghdad, Law And Its Influential Role for Strategic Leadership in Managing Security Crises in Iraq, BiLD Law Journal, vol.7, no.2, 2022,p.508,

<https://2u.pw/44AOcSo>.

(44) هل تدخل منطقة شرق البحر المتوسط مرحلة جديدة عنوانها التعاون؟ (تحليل)، وكالة الأناضول، 2022/3/15، تاريخ الدخول: 2022/5/18، على الرابط: <https://2u.pw/a2teW>

(45) سلوى السعيد فراج، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الامن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية التجارة-الإسماعيلية، العدد 12، أكتوبر 2021، ص 128.

(46) أحمد عبد الأمير الأنباري، التنافس الروسي- الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: تتازع النفوذ والادوار: سوريا أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 60، 2020، ص 83.

(47) (Faisal Shallal et al, University of Baghdad The Strategic Importance of the Strait of Hormuz and Its Impact on the Iranian -American Conflict, International Journal of Innovation, vol.12, no.1, 2020, p.339, <https://2u.pw/78Ecbo1>

(48) (Muntasser Mageed Hameed, university of Baghdad , state -building and Ethnic pluralism in Iraq after 2003 , "ПОЛИТИЯ , № 1 , 2022,p: 132

(49) يسرى مهدي صالح، الابعاد الاستراتيجية للدور التركي في خارطة توازنات القوى الدولية والإقليمية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 57، 2019، ص 118.

(50) (Majeed Kamil Hamzah et al, University of Baghdad, The Future of Russian-Japanese Relations in Light of the Crisis in the Kuril Islands, Utopia and Latin American Praxis, University of Zulia, vol. 25, no.1, 2020, p5.

<https://2u.pw/yVGYP15>

456

- (72) أحمد جمال الصياد وآخرون، مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط، المركز الديمقراطي العربي، 3 يناير 2021، تاريخ الدخول: 2022/5/25، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=72082>
- (73) عبد الجبار احمد عبدالله، وحسين مزهر خلف، الدور الإقليمية العراقي المنتظر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 51، 2016، ص4
- (74) أنتوني سكينر، تراجع أردوغان في البحر الأبيض المتوسط مستبعد على الرغم من فيض معروض النفط والغاز، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 23 يونيو 2020، تاريخ الدخول: 2022/5/25، على الرابط: <https://2u.pw/jdxrU>
- (75) ملوكي سفيان، مدر سبق ذكره، ص304.
- (76) منى سكرية، مدر سبق ذكره، ص8.
- (77) Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East, The Washington Institute for Near policy, Mar 8, 2015, at: Soner Cagaptay and Marc Sievers, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/turkey-and-egypts-great-game-middle-east>
- (78) سبيد الحاج، التقارب التركي المصري: الأسباب والعوائق، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يناير 2015، ص2
- (79) سيناريوهات الصراع في الشرق الأوسط، أسباب للشؤون الجيوسياسية، العدد 1، 28 أغسطس 2020، ص2.
- (80) Hamzah Rifaat Hussain, Lebanon's Maritime Deal with Israel, Carnegie Endowment for International Peace, October 31, 2022, available at: <https://carnegieendowment.org/sada/88292>
- (81) موريس متى، تعديل المرسوم 6433 يحمي حقل "قانا" وقد ينهي التفاوض خلال 3 أشهر: تثبيت الخط 29 في الأمم المتحدة يرغم تل أبيب على العودة للتفاوض، النهار، 2021/9/25، تاريخ الدخول: 2022/5/26، على الرابط: <https://2u.pw/OtqnM>
- (82) صالح النعامي، مصدر سبق ذكره، ص4.
- (83) سوسن مهنا، ماذا اقترح هوكشتاين لترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل؟، أنديندنت عربية، 12 فبراير 2022، تاريخ الدخول، 2022/5/26، على الرابط: <https://2u.pw/JQN7O>